تداعيات الرؤية العدمية

في حالات الوفاة تحضر المحاصصات وتبدأ شرعة المواريث وحظوظ القرعة وسواء كانت الوفاة إعلاناً بزوال الامبرواطوريات العظمى أم انهيار الحضارات الإنسانية أم سيادة الفوضى على إدارة المجتمعات ذات اللحمة الواحدة فإن النتيجة عادة ما تكون واحدة في مقدماتها العبثية أو مخرجاتها الكارثية .

تنقسم الكيانات الكبرى على نفسها وتتكالب المطامع الصغيرة وتتسيد الأهواء الذاتية ويصبح لكل ذي هزال سيكولوجي حجة تدعم رغبته في إسقاط مكونات قوته والسقوط معها لينتهي المطاف إلى اقتسام إرث فقيد أو تقاسم كيان تاريخي عظيم.

وفي لحظات التهاوي الجماعي للأهداف المشتركة والتطلعات المستقبلية المتماثلة وقيم السمو على الجراح تستيقظ أسباب التفكك مترافعة عما كان بالأمس واجبها المنسيّ ومحاولة الدفع بديناصوراتها المنقرضة إلى واجهة الأحداث بمبررات الحفاظ على إنجازات التاريخ، على أن هذا الاستيقاظ الساذج لا يقدم ــ في الحقيقة ــ شيئاً يستحق الثناء أكثر من تحوله إلى محفزات تستثير المتقاسمين على المضي قدماً في تشريح أوطانهم أو الانقضاض على امبراطورياتهم ولو بفعل المكابرة والعناد!!

لم تكن الهامات السيد سايس بيكو لتدله على ابتكار معالم الوطن العربي (الشرق اوسط الجديد) الموضوع أمام مشرحة التقسيم ــ أقول لم تكن تواتيه هذه الموهبة الاستعمارية الجشعة لولا تمدد ثقافة الاستبداد المذهبي والسياسي وانحيازات الحاكم المريض لصالح بعض الورثة وحرمان بعضهم الآخر.

ثقافة الاستبداد الديني لقوى الإسلام السياسي بتفرعاتها المختلفة أدت لضرب القيم الإسلامية المنزهة من الأهواء الدنيوية وأسقطت الدفاعات الأمامية التي تنتجها عرى المجتمع المتواشج بعاداته البناءة وتقاليده الإيجابية كما هو الحال في انحيازات الحاكم المريض إذ تفضي لاقتتال الأبناء وضياع الإرث الذي يختصمون على تقاسمه..

تلك صورة تقريبية لوضع اليمن الراهن ولا يساورني أدنى شك بأن حالاً مماثلاً كاد يحدث لمصر لو لم تتداركها عناية الله ونباهة الشعب المصري ومؤسساته العتيدة..

> الشمال لم يعان في مراحل الانفصال مثل معاناته منذ 22 مايو 90م ومعلوم أن الذين سلموا الوحدة لساطور التخلف ليسوا أبناء الشمال ولا قياداته السياسية أو نخبه الفكرية..ولا يجوز الفصل بين السبب والنتيجة إلاّ في الحالة التي تهون معها كل التضحيات

أحمد الشرعبي

ثمة عاهات مستديمة تلقي أثرها المباشر على رؤية عامة احدودب ظهره الحامل السياسي لها وتعذر تقرير علاقتها بالأفق المستقبلي المفتوح ولهذا نراها تجاري هزال الحامل المتقوس وتبحث بين أقدام المتحاورين عن تفاصيل صغيرة في الجغرافيا الشطرية أو تتكور داخل قوقع الثروة وإن كان الثمن رأسمالها الوطني وتراثها النضالي وعمقها الوجودي المجسد عظمة الانتماء الواحد مذ بدء الخليقة.

الرؤية العدمية تختصر فلسفة الخلق وتقسر الحياة على مرئياتها المرحلية..

إنها أكثر صنائع الاستبداد وأوضح ثمار انحيازات الحاكم المريض.. ماذا تكون دعاماتها وكيف تحتقن قواقعها إذ ليست تاريخا في الأعماق ولا شعاع أمل يومض من تحديات المستقبل إنها ــ فقط ــ كل ما ينبعث من خيبات التجريب بوسائل الإعاقة.. وهي تنزع إلى الإسقاطات النفسية لمعالجة إحساسها بالغبن لتتعثر بركام تفاعلاتها المرضية المؤذية.

وبدلاً من انتهاز الفرص المتاحة لتحرير الوحدة اليمنية من قبضة الاستبداد تبهرنا تركة المؤرث المريض ويحدونا الأمل في الانفصال باعتبارنا أبناء الأم المحرومة ولنا النصيب الأوفر من الإرث؟!

أعلم أن الله أجاز للمضطر أكل الميتة وأتاح الجهر بالسوء لمن ظلم لكنه لا يرضى لليمنيين التواطؤ على توظيف أخطاء الاستبداد أو الاستقواء بالممارسات المتخلفة لحل وثاق الوشائج بين أبناء شعب تجمعه البومات العائلة الواحدة!!

ولو كانت الممارسات السلبية دليلاً مقبولاً على وصم محدداتنا الوجودية لما تردد العالم عن تطويع جرائم الجماعات الإرهابية المتطرفة في سبيل تحديد موقف من الإسلام والنيل من رسالته الداعية للمحبة والتعايش والتكافل والسلام.. والأمر نفسه ينطبق على الوحدة اليمنية التي نعاقبها بجريرة الاستبداد..

والأدعى للغرابة أن يكون الجهد المبذول من مختلف أطراف الحوار للقصاص من الوحدة اليمنية والإساءة إليها كقيمة مجردة أكبر من المداولات المعنية بإعادة الاعتبار لمضمونها الحضاري المؤمل تحقيقه في إطار مشروع وطني يجسد إرادة اليمنيين وتطلعاتهم العادلة لدولة القانون والمساواة وبناء الإنسان ورفاهيته..

وما لم نختصر الطريق ببضع حقائق لا تتملق الواقع ولا تتزلف توافقات الأحزاب ومخاتلاتها فإن بيزنطة ستظل تحترق بضراوة تماما كما تلسع جمرة العدمية أصابع المهووسين بتبغ الانفصال؟

وفي تقديرنا أن أنسب المعالجات الحوارية وأنجعها تكمن في اعتراف القيادات السياسية الشمالية بفشل تجربتها السابقة وإتاحة الفرصة أمام الجنوب لقيادة دولة الوحدة وإدارة مؤسساتها مقابل الالتزام بسيادة القانون وضمان عدم تكرار الممارسات السلبية التي تقف خلف دوافع الانتقام من الوحدة.

نتنازل عن حق الترشح للمواقع العليا في الدولة ونحتفظ بحقنا في التصويت للأفضل من بين متنافسيهم..

نقول هذا مع أن الشمال لم يعان في مراحل الانفصال مثل معاناته منذ 22 مايو 90م ومعلوم أن الذين سلموا الوحدة لساطور التخلف ليسوا أبناء الشمال ولا قياداته السياسية أو نخبه الفكرية..ولا يجوز الفصل بين السبب والنتيجة إلاّ في الحالة التي تهون معها كل التضحيات.

وما دام الهدف نبيلاً لا بد أن نعتبر تمسك حكام الأمس بخيار الوحدة في هذا المنعطف السياسي الحرج ضماداً لجراحنا النازفة منهم طالما نبع خيارهم من قناعة موثقة بالعزوف عن السلطة أو منازعة الجنوبيين مقاليدها لنفس الفترة التي حكمها رئيس الجمهورية السابق.

اليمن لا يريد محاصصات حزبية ولا تسويات سياسية ولا رئيساً مقيداً بتوافق أطراف الصراع قدر ما هي الحاجة ترك الشعب اليمني الواحد يتنازل لبعضه دون وصاية خارجية أو مقايضات أيدولوجية أو إملاء نخبوي.

ذلك أجدى المخارج المثالية لمأزق الانتماء الوطني لسياسيي العربية السعيدة..

وجهة مطر

أحمد غراب

البطل علي عبدالمغني

كيف يمكن أن يصبح شاب لم يتعد الخامسة والعشرين من عمره اسطورة بطولية نادرة تتناقلها الأجيال ؟

علي عبدالمغني ذلك الطفل اليتيم الذي توفي والده وهو في الرابعة من عمره .

ذلك الطفل الذكي الذي التحق بمدرسة الايتام فكان أول من أسس فريقاً رياضياً وأول من اوجد مجلة حائطية .

صاحب الذهن الصافي الذي استأجر دكان بجوار مدرسة الايتام ليعلم فيه ما يتعلم.

الجميع كانوا يتعجبون من كاريزما هذا الشاب هكذا قال لي الأستاذ أحمد جابر عفيف وهو يصف علي عبدالمغني كانوا يلتفون حوله كالنحل كان مؤثرا وفاعلا وصاحب منطق قوي وشجاعة لايضاهيها شجاعة.

وأنت تقلب وثائق الثورة اليمنية تتعجب وأنت تقرأ ما كان يخطه علي عبدالمغني يمتلك خطا جميلا بالرقعة وتعبيرات قوية حتى انك لتتعجب عندما تجد مسودات لأهداف الثورة اليمنية بخط هذا الشاب وعشرات الوثائق التي تظهر فيها توقيعاته.

بين الحين والآخر نسمع من الضباط المصريين شهادات تدهشك عن بطولة هذا الشاب والمخ التكتيكي التنظيمي الذي كان يمتلكه وتتعجب وأنت تقرأ تاريخه الذي صنعه خلال سنوات محدودة كان كل ما يملك فيها حبه لوطنه وإرادته القوية وشجاعته.

علي عبدالمغني الشاب الوحيد في تنظيم الضباط الأحرار فاز بقيادته لأربع مرات متوالية وأسس مع زملائه المدفعية التي كانت احد أقوى الأسباب التي ضمنت النجاح للثورة فتم تصنيفه على انه الدينامو المحرك لثورة سبتمبر بشهادة لجميع لبصماته في الخطة العسكرية المتقنة التي تمت وحتى وقت قريب كان مايزال هناك مارد الثورة تلك الدبابة التي ظلت شاهدا على شجاعة هذا الشاب لعقود طويلة.

لم يتزوج علي عبدالمغني وكان يقول دائما أهم شيء العرس الكبير عرس الوطن يقصد الثورة.

حتى بعد أن قامت الثورة لم يطالب بمنصب ولم يسع إلى جاه او سلطة بل قرر التضحية والنزول لمواجهة اعتى الجبهات قوة تلك التي كانت تزحف للقضاء على الثورة في صنعاء.

عندما سألت الوالد الاستاذ احمد جابر عفيف عن علي عبدالمغني بدا متأثراً ودمعت عيناه وهو يحدثنا : "بعد الثورة كان علي عبدالمغني في اجتماع مع مجلس قيادة الثورة، قال لهم: (لقد بدأوا يزحفون نحو صنعاء للقضاء على الثورة فصمتوا جميعا ولم ينطق احد ، فضرب بقلمه على الطاولة وهتف: "إذن سأذهب أنا لمواجهتهم".

ويواصل الأستاذ أحمد جابر عفيف حديثه : " عندما خرج علي عبدالمغني وأخبرني بما حصل نصحته بألا يذهب، كنت أشعر أن هناك كميناً بانتظاره، قلت له: "أنت الشاب الوحيد في مجلس قيادة الثورة أرجوك لا تذهب" ، لكن علي عبدالمغني أصر على الحفاظ على الثورة التي كان الدينامو المحرك لها ، فاستشهد في ذلك الكمين بصروح ولم يجدوا له جثة أو يعرفوا له قبراً حتى اللحظة.

رحمة الله تغشاك ايها الشاب البطل ورحمة الله تغشى جميع أبطال وشهداء الثورة اليمنية.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

أحزابنا العتيقة..

عبدالله دوبلة

أن أحزابا وتيارات سياسية نشأت نتيجة لظروف وتحديات القرن العشرين، بعد انهيار الدولة العثمانية مطلع ذلك القرن والاستعمار الغربي، هل يمكن أن تكون هي ذاتها الإطار السياسي والفكري المناسب لمواجهة التحديات التاريخية الراهنة في القرن الحادي والعشرين.

كان السؤال الوجودي العربي في ذلك الوقت هو ما العمل بعد انهيار الدولة العثمانية؟!.. فكرتا القومية والإسلامية هما محاولتان للإجابة عن ذلك السؤال من خلال تصورات بديلة للدولة العربية على أنقاض الدولة العثمانية التي كانت تغطي ولمئات السنين مساحات واسعة من العالمين العربي والإسلامي.

فقد كان الخوض في الإجابة عن ذلك ضرورة تاريخية وحاجة ملحة في ذلك الوقت، لكن هل لا يزال هذا السؤال، هو ذاته السؤال الوجودي الراهن للشعوب العربية وقد انتهت إلى دويلات وطنية تواجه كل منها سؤالها الوجودي الخاص.

لا أحد هنا في محل تمجيد أو تسفيه الهم الوجودي العربي المشترك في تعبيراته القومية أو الإسلامية، أو في محل إدانة الدويلات الوطنية الراهنة أو الدفاع عنها، المهم هو أن هذه الدولة الوطنية هي الواقع الآن، وأنها رغم ذلك لا تزال تواجه تحديات وجودية أيضا.. ربما هي أخطر من ذلك التحدي الذي خلفه انهيار الدولة العثمانية. فقد كانت التصورات التي تبحث في مواجهته تذهب إلى تطلعات وحدوية وإنسانية عامة، كشعارات الوحدة والحرية والاشتراكية. فيما يتجه التحدي الراهن لخيارات أكثر انقساما باتجاه عصبويات جغرافية ومذهبية ضيقة.

قد تحاجج التيارات القومية والإسلامية في التنصل عن المآلات العربية الراهنة، وفي تحميل الاستبداد والعامل الخارجي المسؤولية عن ذلك، ولا تزال تحمله، إن يكن، السؤال هو، هل يمثل استمرار وجود مثل هذه التيارات حاجة الآن بعد هذا الفشل؟!. ما الذي يجعل من تيار سياسي فكرته الوجودية القومية العربية أو الخلافة الإسلامية أمرا مفهوما، في حين التحدي الراهن هو حول مستقبل الدولة الوطنية التي لا تزال مسألة وجودها ذاته في محل إدانة وإنكار في فكر وأدبيات ذلك التيار.

فقد كان مفهوما أن يفكر حسن البنا في فكرة الخلافة حين التأسيس لجماعة الاخوان المسلمين فقد كان قريب عهد بها فيما كان يعرف بالخلافة العثمانية، وحيث لم يكن أمر الدولة الوطنية أو القومية قد حسم بعد، فهو لم يكن استثناء في ذلك فقد كان يعبر عن جدل ذلك الجيل، كما هو الأمر مع فكرة القومية العربية فقد كانت طموحا مشتركا لكل الأمم التي بدأت تتشكل في كيانات سياسية في ذلك الوقت.

ما ليس مفهوما هو أن تتوقف هذه التيارات القومية والإسلامية عند ذلك الزمن وعند اكتساب فكرة وجودها من ظروفه وتحدياته التاريخية، دون إحساس بتغيرات الزمن وتحولاته، سيجادلون أنهم ليسوا كذلك، لكن لا شيء في أدبياتهم يشير إلى أنهم لم يعودوا كذلك الآن.

لا أحد يطلب هنا من هذه التيارات التخلي عن تطلعاتها العروبية أو الإسلامية، فالمشتركات القومية والدينية من العوامل التي لا تزال مؤثرة في الأمة، لا أحد يجادل في ذلك، لكن ما أشير إليه هو أمر آخر تماما. ربما هو السؤال عن حاجة الزمن الراهن وتحدياته لمثل هذه التيارات التي تستمد فكرة وجودها ولا تزال من ذلك الزمن المختلف.

للإيضاح أكثر، ما الذي يجعل لمنتم إلى حزب كالتنظيم الناصري مثلا، القدرة على القول أن الناصرية هي ما يحتاجه بلد كاليمن ليواجه التحديات التاريخية التي تهدد وجوده الآن.

سيحاجج إصلاحي أن حزبه هو ذلك الحزب، لكنه لن يملك إجابة عن مسألة الحاجة للخلافة في تراتبية الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم وصولا إلى الدولة المسلمة والخلافة وأستاذية العالم، هو لا يعرف حتى كيف هي الدولة لتكون مسلمة أو كيف هي أستاذية العالم!، صحيح أن أدبيات الإصلاح الحزب تخلو من كل ذلك، لكن من قال أن هي من يعتمد في التنشئة والتثقيف الحزبي.

الأصعب من ذلك هو أن يقنعك متحزب اشتراكي، أن حزبه الاشتراكي اليمني أنه اشتراكي وأممي بالفعل، وقد صغر مشروع الرفاق ليختصر في فيدرالية الإقليمين وتقرير مصير الجنوب، وأن سلمت باشتراكيته أين هو "صراع الطبقات" والعمال والفلاحين في بلد كاليمن..

لا أحد يتحدث هنا عن المؤتمر، فهو شيء مختلف تماما، سيقولون، ترف الحديث عن هذا الأمر..لكن، إن لم يكن الحزب فكرة قبل أي شي آخر فما هو إذا؟!.

سخرية المفارقة.. قوميون و إسلاميون واشتراكيون ووطنيون، غير أن لا شيء من ذلك في موفمبيك الآن..

أهمية التجارة الخارجية في الدستور اليمني الجديد

تتضمن القرارات الدستورية الأخيرة لفريق التنمية في مؤتمر الحوار الوطني المتوافق عليها، قراراً بالنص في الدستور اليمني الجديد "ترعى الدولة حرية التجارة – أي الخارجية والداخلية- والاستثمار وتحمي المشروعات بما يخدم الاقتصاد الوطني وتصدر تشريعات بمنع الاحتكار بكل أنواعه وتشجع رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للقانون"، الأمر الذي يتطلب مناقشته بصورة موضوعية كون هذا القرار يعود بالاقتصاد اليمني إلى المربع الأول.

ففي دستور 1991م، نصت المادة التاسعة منه "توجه الدولة التجارة الخارجية وتعمل على تطويرها ورفع فاعليتها وتطويعها لخدمة الاقتصاد الوطني، وتشرف على التجارة الداخلية بهدف حماية المستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين". وخلال التعديلات الدستورية في عام 1994،تم تعديل هذه المادة لتحل محلها المادة 10والتي نصت على "ترعى الدولة التجارة الخارجية وتشجع التجارة الداخلية والاستثمار بما يخدم الاقتصاد الوطني...". كما شملت التعديلات الدستورية في عام 2001م تعديل المادة 10 بصورة جذرية ليصبح نصها في الدستور الساري "ترعى الدولة حرية التجارة والاستثمار، وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني، ..."، وتمثلت مبررات تعديل هذه المادة في مواكبة برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والذي كان من ابرز معالمه تحرير التجارة استناداً لنص المادة 7 من الدستور.

واستناداً لهذه التعديلات،قامت الحكومات اليمنية بإزالة أو تخفيض القيود المباشرة وغير المباشرة، والتعريفية وغير التعريفية، على حرية الاستيراد والتصدير، وكذلك تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات السلعية من 15 حزمة تتراوح تعريفتها الجمركية بين 5% و200% إلى ثلاث فئات تعريفية أساسية فقط 5% 10% 15%. إلى جانب الإلغاء الكامل لرخص الاستيراد والتصدير وتحرير الأسعار لتحدد وفق آلية السوق، وإطلاق صلاحية البنوك التجارية لفتح اعتمادات الاستيراد والتصدير وحرية التعامل بالنقد الأجنبي وتحويله إلى الخارج،الأمر الذي ساهم في فتح السوق اليمنية للسلع والخدمات الأجنبية،لتصبح اليمن من أكثر الاقتصاديات انفتاحاً على الخارج بين الدول الأقل نمواً والنامية وفقاً للتقارير الدولية. بالإضافة إلى مراجعة القوانين المنظمة للتجارة الخارجية والتي كان آخرها صدور قانون جديد للتجارة الخارجية في عام 2007م، وإصدار لائحته التنفيذية خلال عام 2010م وبما يتفق مع قواعد التجارة الدولية لمنظمة التجارة العالمية وخطوات انضمام اليمن إليها. وتم كذلك إنشاء قطاع جديد للتجارة الخارجية في وزارة الصناعة والتجارة،وتسهيل إجراءات الإفراج الجمركي لتسهيل عمليات التبادل التجاري.

وبصورة عامة، كان لهذه التعديلات الدستورية انعكاساتها السلبية على الاقتصاد اليمني وإنتاجيته، خاصة وأن تحرير التجارة الخارجية تم بشكل كامل، وبصورة فجائية وغير منظمة وغير رشيدة، وما ترتب على ذلك من بروز العديد من الظواهر السلبية التي تتعارض مع آليات السوق وقواعد وأصول المنافسة الشريفة، مثل الاستيراد من غير بلد المنشأ، بحيث احتلت دولة الإمارات العربية المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات السلعية منها وذلك بما نسبته 29% عام 2008م وحوالي 18% عام 2009، في المقابل فإنه رغم احتلال الصين المرتبة الثانية، إلا أن قيمة الواردات منها لم تشكل سوى 7% و8.2% تقريباً على التوالي. اضافة إلى تفشي ظاهرة التهريب والتهرب الجمركي وإغراق السوق اليمنية بالعديد من السلع والمنتجات الرديئة الغير صالحة للاستخدام في بعض الأحيان، لتصبح مسألة الإغراق ظاهرة واسعة النطاق خاصة في ظل ضعف أداء الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس من ناحية، وعدم وجود إطار قانوني وتنظيمي مؤسسي مستقل لمكافحة الإغراق.

> بالنسبة لليمن، تستمد التجارة الخارجية أهميتها من كبر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وباعتبارها المرآة التي تعكس مستوى وأداء الاقتصاد اليمني في مجال إنتاج السلع الغذائية والمصنعة التي تلبي احتياجات السكان، ومدى قدرتها على منافسة السلع والمنتجات الأجنبية المستوردة في الأسواق

أ.د طه أحمد الفسيل

كما تعرضت معظم المنتجات المصنعة محلياً إلى منافسة شديدة من قبل مثيلاتها المستوردة التي أغرقت السوق اليمنية، وبالتالي عدم قدرة الصناعات المحلية، بوجه عام، على الصمود والمنافسة في موطنها فضلاً عن الأسواق الخارجية، بحيث اضطرت بعض المنشآت الصناعية اليمنية إلى التوقف وتسريح عمالها. وتشير البيانات إلى أن انخفاض نسبة مساهمة الصناعات التحويلية (عدا تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 11.2% كمتوسط سنوي خلال الفترة 1990-1994م إلى 9.5% كمتوسط سنوي للفترة 1995-2001، كذلك انخفضت متوسطات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي على التوالي من 37.4% إلى 16.4%. ورغم التحسن النسبي في معدلات النمو خلال الفترة 2001-2010 بتحقيقها 18.5% إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي واصلت انخفاضها خلال هذه الفترة إلى 5.7% فقط.

وبالنسبة لليمن، تستمد التجارة الخارجية أهميتها من كبر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وباعتبارها المرآة التي تعكس مستوى وأداء الاقتصاد اليمني في مجال إنتاج السلع الغذائية والمصنعة التي تلبي احتياجات السكان، ومدى قدرتها على منافسة السلع والمنتجات الأجنبية المستوردة في الأسواق المحلية، وفي الوقت نفسه مدى قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية. فقد ارتفعت درجة انكشاف الاقتصاد اليمني، وبالتالي مدى اعتماده على العالم الخارجي، من 52.7% كمتوسط سنوي للفترة 2005-2000م إلى 54.8% خلال الفترة التالية 2009-2006م، مشيرة بذلك إلى ضعف وتدني مستوى القدرات الإنتاجية المحلية، وبالتالي عدم قدرتها من ناحية على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، ومن عدم قدرتها على منافسة المنتجات والسلع الأجنبية المستوردة في الأسواق المحلية أو في الأسواق الخارجية، في ظل ضيق قاعدة الإنتاج الوطنية وعدم تنوع مصادر الدخل الوطني، وبالتالي استمرار الاعتماد المفرط على صادرات النفط الخام المتزامن مع تراجع كميات الإنتاج بصورة مستمرة خلال الفترة 2010-2006م. إلى جانب شدة حساسية الاقتصاد اليمني لأي تغيرات في العوامل الداخلية والخارجية مثل تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، والزيادات الكبيرة التي تحدث بين فترة وأخرى في أسعار بعض السلع والمنتجات الأساسية المستوردة، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد اليمني بصورة مفرطة على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته الأساسية الغذائية والمشروبات.

فقد ارتفعت قيمة واردات اليمن الزراعية تقريباً من 779 مليون دولار عام 2000م إلى حوالي 2,265 مليون دولار كمتوسط لعامي 2009-2008م ، كما بلغ إجمالي هذه الواردات خلال الفترة 2009-2007 حوالي 6,453 مليون دولار مقابل 689 مليون دولار فقط للصادرات الزراعية خلال الفترة نفسها،ليبلغ صافي العجز في الواردات الزراعية حوالي 5,764 مليون دولار، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نصيب الفرد من هذا العجز إلى 88 دولار مقارنة بـ 52 دولاراً فقط في عام 2006م.

نخلص إلى القول بضرورة وأهمية المراجعة الموضوعية لمثل هذه القرارات، آخذين في الاعتبار ما يعانيه الاقتصاد اليمني من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وضيق فرص التشغيل والعمل لدى القطاعين الخاص والعام، وكذلك ضيق فرص الاستثمار، فإنه يمكن للتجارة الخارجية المساهمة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة خاصته إذا ما تمكن الاقتصاد اليمني من تحويل مجموعة المميزات النسبية التي يتمتع بها إلى مميزات تنافسية.

الثورة ALTHAWRAH DAILY يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388